مجلة العلوم
الاجتماعية والإنسانية

جامعة محمد بوضياف
بالمسيلة

AR	حقوق الإنسان في الفلسفة الغربية الحديثة .
ENG	Human Rights in Modern Western Philosophy.
FR	Les droits de l'homme dans la philosophie occidentale moderne

البروفيسور سليمان ملوكي
قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق
جامعة المسيلة.

Prof Melouki Slimane political sciences Depatement, faculy of Law, university of Msila.

Slimane_melouki@yahoo.fr

تاريخ الارسال	تاريخ المراجعة	تاريخ القبول للنشر
10/02/2018	20/04/2018	20/05/2018

الملخص

حقوق الإنسان هي المبادئ الأخلاقية أو المعايير الإجتماعية التي تصف نموذجاً للسلوك البشري الذي يفُهم عموما بأنه حقوق أساسية لا يجوز المس بها "مستحقة وأصيلة لكل شخص لمجرد كونها أو كونه إنسان"؛ ملازمة لهم بغض النظر عن هويتهم أو مكان وجودهم أو لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم العرقي أو أي وضع آخر. وحمايتها منظمة كحقوق قانونية في إطار القوانين المحلية والدولية. وهيكلّية تنطبق في كل مكان وفي كل وقت ومتساوية لكل الناس.

هناك العديد من المدارس الفلسفية التي تناولت حقوق الإنسان ودور الفرد في المجتمع .فا النظريات الفلسفية التي نا قشت أحوال الإنسان ككائن حي له الحق في أن يتمتع بأوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤكدعل تنظيم قانوني يوازيه ما يجب أن يتمتع به الشخص من حرية وسعادة وما يجب عليه أن يقدمه باعتباره جزءا من نظام اجتماعي وقانوني من جهة أخرى.

يتزايد اهتمام الفلسفة بموضوع حقوق الإنسان بسبب التنافس المحتدم بين الفلاسفة والحقوقيين بعامة حول مشروعية حقوق الإنسان وأحقية الحديث عنها.

يهدف هذا المقال إلى مناقشة أو بيان مكانة حقوق الإنسان في الفلسفة الغربية الحديثة من خلال طرح التساؤل حول علاقة الفلسفة بحقوق الإنسان، وحول مشروعية الحديث الفلسفي في هذا الموضوع.

Résumé :

Les droits de l'homme sont des principes moraux ou les normes sociales qui décrivent un modèle de comportement humain, qui est généralement compris que les droits fondamentaux ne peuvent être lésés « en raison et authentique pour chaque personne juste d'être ou d'être un être humain », inhérente , peu importe leur identité ou le lieu, la langue, la religion ou l'origine

Ethnique ou toute autre situation. Sa protection est organisée comme des droits légaux en vertu du droit national et international. Structurelle et applicable partout, en tout temps et également pour tous.

Il existe de nombreuses écoles philosophiques traitant des droits de l'homme et le rôle de l'individu dans la société . La philosophique qui a discuté de la condition humaine comme un être vivant a le droit de jouir des objets de la vie politique, sociale, économique et culturelle réglementation juridique en parallèle ce qui devrait être apprécié par une personne de liberté **et** de bonheur et ce qu'il doit dans le cadre d'un système social et juridique de l'autre.

La philosophie à de plus en plus d'intérêt dans l' élaboration des droits de l'homme en général sur la légalité des droits de l'homme et sa sécurité.

Cet article vise à discuter la valeur des droits de l'homme dans la philosophie occidentale moderne selon les courrant philosophiques nouvelles sur le sujet.

Abridged summary:

Human rights are a moral principles or a social norms that describe a model of human behavior which is generally understood to be fundamental rights that are not to be entitled or inherent to any person merely for a human being regardless of their identity, place of birth, language, religion or origin Ethnic. Its protection is organized by alaw.

The importance of research on human rights at the present stage has become increasingly important in the modern era. It is becoming increasingly important, especially in light of the development of the values and principles of democracy, justice and tolerance. The advancement of political and social thought, Research and studies jurisprudence, constitutional and political at various nations.

The main idea in this study is to draw ideas for human rights treated by the famous philosophers (Hobbes, Locke, Montesquieu, and Rousseau).We found that they were the initiators of the first brick of the idea of human rights and brought it to its modern concept, which led to the empowerment of the philosophers.

The international community to form the best international charters starting with the French declaration of human rights home in 1780 and reaching the Universal Declaration of Human Rights in 1948.

There are many philosophical schools that dealt with human rights and the role of the individual in society in terms of his relationship with others , who organizes and manages the affairs of his life.

The philosophical theories that discussed the human condition as a living being has the right to enjoy the aspects of political, social, economic and cultural life, What a person should **enjoy**, what freedom and happiness he should have as part of a social and legal system.

This article try to clarify the question or relationship between philosophy and human rights acording the legitimacy of the philosophical modern discourse.

مقدمة

حقوق الإنسان، هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص لمجرد كونه إنسانا. ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار بما لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فهم يستحقون التمتع بحريات أساسية معينة. وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته.

ليس لحقوق الإنسان تعريفا محددا، بل هناك العديد من التعاريف التي قد يختلف مفهومها من مجتمع إلى آخر أو من ثقافة إلى أخرى، لأن مفهوم حقوق "الإنسان"يرتبط اساسا بالتصور الحاصلفي الضمير الجمعي للمجتمع وثقافته. لذلك سوف نستعرض مجموعة من التعاريف لتحديد هذا المصطلح: يعرفها رينية كاسانRenier Cazan وهو أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنها (فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني.[1]

أما كارل فاساكcarlvasqueفيعرفها بأنها:"علم يهم كل شخص ولا سيما الإنسان العامل الذي يعيش في إطار دولة معينة، والذي إذا ما كان متهم بخرق القانون أو ضحية حالة حرب، يجب أن يستفيد من حماية القانون الوطني والدولي، وأن تكون حقوقه

وخاصة الحق في المساواة مطابقة لضرورات المحافظة على النظام العام". في حين يعرفها الفرنسي ايف ماديوYves madieu بأنها: "دراسة الحقوق الشخصية المعترف بها وطنياً ودولياً والتي في ظل حضارة معينة تضمن الجمع بين تأكيد الكرامة الإنسانية وحمايتها من جهة والمحافظة على النظام العام من جهة أخرى".

وجميع التعريفات الأنفة الذكر تعكس وجهة نظر الكتاب الأجانب، أما فيما يخص الكتاب العرب فإن محمد عبد الملك متوكل يعطي تعريفاً شاملا وواسعالحقوق الإنسان إذ يعرفها بأنها:" مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز. فهي الحقوق التي تكُفل للكائن البشري والمرتبطة بطبيعته كحقه في الحياة والمساواة وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بذات الطبيعة البشرية التي ذكرتها المواثيق والإعلانات العالمية".[2]

ويرى الأستاذ باسيل يوسف أن حقوق الإنسان تمثل تعبيراً عن تراكم الاتجاهات الفلسفية والعقائد والأديان عبر التاريخ لتجسد قيم إنسانية عليا تتناول الإنسان أينما وجد دون أي تمييز لا سيماتلك الحقوق الأساسية التي تمثل ديمومة وبقاءه وحريته). فهي مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الإنسان واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وان لم يتم الاعتراف بها، بل أكثر من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما.[3]

أما الأمم المتحدة فقد عرفت حقوق الإنسان بأنها:" ضمانات قانونية عالمية لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. وتلزم حقوق الإنسان الحكومات ببعض الإلتزامات السياسية والقانونية ويمنعها من القيام بأشياء ضد مصلحته أوطبيعته"، أي أن رؤية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان تقوم على أساس أنها حقوق أصيلة في طبيعة الإنسان والتي بدونها لا يستطيع العيش دونها.

وتضمن الأنظمة التشريعية في معظم بلاد العالم صيانة حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأنظمة لا تكون، دائماً، فعالة، وتعجز معظمها عن إقرار بعضها. إلا أن المعايير العالمية تضمن إقرار هذه الحقوق عندما تعجز الحكومات عن حمايتها.

وكانت منظمة الأمم المتحدة التي تعمل على تحقيق الأمن والسلام الدوليين قد سنت معظم القوانين الدولية التي تقر حقوق الإنسان وتكفل صيانتها. هذا مع الذكر أن كافة دول العالم المستقلة تقريباً لهاالعضوية بالأمم المتحدة.[4]

إن التعاطي مع "حقوق الإنسان" على أنها فلسفة يُعرض "حقوق الإنسان ".على الصعيد النظري، كما على الصعيد العملي .لخطر المُناهضة والتحريم، أسوة بما يحدث مع الفلسفة في مجتمعاتنا العربية المتخلفة! ولننظر حولنا لنتبين واقعنا الكارثي .فالفلسفة بوصفها أحد أهم وأبرز الطرق المتاحة أمام الإنسان لطلب الحقيقة، إلى جانب الدين بالطبع، تتعرض لخطر المُناهضة والتحريم! ومن ثم، فالقول بـ"حقوق الإنسان "كفلسفة، يُضعف مكانة "حقوق الإنسان" في مجملها، ويجعلها محفوفة بالغموض وعدم التطبيق الفعلي.

أما القول بالتفلسف .أعنى النضال من أجل الحقيقة .كأحد أهم وأبرز "حقوق الإنسان"، فهو على ما يبدو أقرب للحكمة، وأحصن لـ"حقوق الإنسان"، إذ يُمكن للفلسفة ويقويها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحمي "حقوق الإنسان"، من خطر المناهضة والمنع.*

والأهم من ذلك كله أنه يحفظ للفلسفة كيانها ووجودها، فالفيلسوف في المجتمع دليل على رفعة فكره وسمو مرتبته، فهو يشير إلى كل ما هو خالد في الإنسان، ويثير تعطشنا إلى المعرفة المحضة، المعرفة التي لا تهدف إلى مصلحة، ولا تهدف إلا لجلاءالحقيقة[5].

هناك على وجه العموم ثلاثة أنماط من الخطاب حول حقوق الإنسان، أولها الخطاب العلمي وهو خطاب وصفي أكاديمي نموذجه العلوم السياسية التي جرى فيها

وصف منظومة حقوق الإنسان، وأنواعها وأجيالها وفئاتها، والمؤسسات الوطنية والدولية المكلفة بحمايتها، والنصوص القانونية والإعلانات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المعقودة بصددها. وفي مقابل هذا الخطاب العلمي المحايد يزدهر نوع آخر هو الخطاب الإيديولوجي، أي الخطاب الحقوقي والذي يتخذ من منظومة حقوق الإنسان أداة نضال سياسي ضد هذه السلطة أو تلك. وهذا الخطاب يتسم بنزعته الدعويةوالنضالية .[6]

لكن هناك نمط ثالث، وهو الخطاب الفلسفي حول حقوق الإنسان. وهو بالتأكيد غير الخطابين، العلمي والإيديولوجي، فسمته الأساسية هي أنه خطاب تساؤلي أكثر مما هو خطاب تقريري وهو، على العموم، يتخذ ثلاثة أنماط:

أولا :الخطاب الكاشف للأوهام والاستثمارات:

وفيه تتسم الفلسفة المعاصرة باتخاذها موقفا توجسيا أوتشكيكا تجاه المُثُل العامة، إذ تكشف عما يكمن خلفها من رغبات وإرادات قوة أو استثمارات اقتصادية وإيديولوجية وسيكولوجية. فمُثلا قيم كالحرية والحق والديمقراطية هي قيم نبيلة في حد ذاتها، لكنها معرضة للاستثمار أو الاستغلال من طرف أفراد أو فئات أو نخبسياسية واجتماعية تتخذ منها أقنعة تخفي بها إستراتيجيتها في الهيمنة والسيطرة وتحقق مصالحها ونفوذها.

وخطاب "حقوق الإنسان" نفسه لم يسلم من هذه الاستثمارات إما على الصعيد الداخلي لكل بلد، حيث يتم توظيفها من قبل الدولة أو الأحزاب أو بعض الفئات المهنية كالحقوقيين والمحامين كل بطرق الخاصة. كما أن هذه المنظومة الحقوقية تم استغلالها من طرف الغرب أو"العالم الحر" كقوة ضاربة ضد المعسكر الاشتراكي سابقا، أو بانتزاع "حق التدخل" ضد بعض الدول باسم حماية حقوق الإنسان فيها. [7]

فمثل هذا الموقف المتشكك نجده عند نيتشهFriedrich Nietzsche(1840-1900) الذي يعتبر المثل بنى أخلاقية تحمل أقنعة ماكرة من حيث أنها تعبير مقنَّع عن إرادة القوة. وقد سبق لنيتشه في كتابه إرادة القوة أن عرّف الحق من خلال القانون الذي يصوغه ويعبر

عنه على أنه يعبر عن "الرغبة في تخليد ميزان أو "علاقات القوة" الحالي للطرف الذي هو في صالحه".[8]

وفي منظور مقارب يعتبر ماركسMarx(1818-1883) المثل أوهاما وتظليلات طبقية، ناظرا إلى القانون وإلى وجهه الآخر المتمثل في الحق، على أنهما انعكاس لعلاقات القوة الاقتصادية والسياسية والمهيمنة والسائدة في المجتمع. كما يعتبرألتوسير althusser louis(1918-1990) القانون جهازا إيديولوجيا تتمثل وظيفته في شرعنة السيادة والسيطرة وتخليدهما بالتمويه عليهما بإخفاء علاقات السيطرة تحتشعار المثل السامية والأخلاق الحميدة البراقة.[9]

والفلسفة المعاصرة لم تخرج عن هذا المنظور ذي النزعة النيتشوية الواضحة. فميشيل فوكوMichel foucault(1920-1984) ينظر إلى المثل ولأخلاق على أنهما يخفيان مجموعة من القوى، ويعتبر القانون بمثابة حرب مشنونة بوسائل أخرى.فهي عبارة عن "علاقات قوى". ففيلسوف السلطة لم ينخدع يوما بمقولة "دولة الحق والقانون" ولم يتبتل يوما في محرابها لأنه يفترض أن وراء الحق والقانون دوما إرادات سيطرة. [10]

إن روح الفلسفة المعاصرة مشحونة بالتوجس والتشكك تجاه الحقوق والقوانين والمثل لأنها ترى أن وراء الحقوق مصالح ورغبات، ووراء لائحة القيم لائحة مصالح خفية. إن القانون أو الحق من هذا المنظور، تعبر عن إرادة قوة تقدم نفسها على شكل حق أوعلى شكل إرادة سيطرة.[11]

ثانيا/ خطاب التفكيك والتفكير في فلسفة الحق:

هناك اتجاهات في الفلسفة المعاصرة تمارس نوعا من الحفريات الفلسفية حيث تفكك المفاهيم والنظريات باحثة عن الجذور الفكرية والاجتماعية البعيدة التي تجعلها ممكنة. فالشروط الاجتماعية لإمكان قيام حقوق الإنسان هي قيام المجتمع الحديث، ونشوء ضرب جديد من الشرعية يدعي الشرعية الموضوعية أو المؤسسية، وتحول الفرد من مجرد كونه رقما مجهولا في المعادلة الاجتماعية إلى كونه مواطنا ذا حقوق، ومشاركا فاعلا

في المجال السياسي. أما الشروط الفكرية للإمكان بالنسبة لمنظومة حقوق الإنسان فهي النزعة الإنسانية في مدلولها الفلسفي لا الأخلاقي، وهي نزعة ترتكز على تصور جديد للإنسان قوامه أن الإنسان كائن واعيا وحراومسئولا، ومن ثم فإنه بمثابة مركز ومرجع في الكثير من العمليات التاريخية. [12]

والنزعة الإنسانية التي هي الخلفية الفكرية والمصدرية الفلسفية الأساسية لحقوق الإنسان هي نوع من الميتافيزيقا في نظر هيدغر 1889-1975 Heideger أي رؤية فلسفية تتبنى تصورا فكريا معينا للكائن وتصورا معينا للحقيقة.

وهكذا تشكل النزعة الإنسانية السند الأساسي للحقوق والقانون. ومثل هذا الحفر في الجذور الفلسفية لمنظومة حقوق الإنسان، بل للنزعة الإنسانية ذاتها، نجد أسسه في فلسفة هيدغر والاتجاهات الفلسفية المتأثرة بهالاحقا.

فجاك ديريدا(JacquesDerrida2000.1930) يشير إلى المفارقة المتمثلة في أنه من الضروري فلسفيا تفكيك النزعة الإنسانية التي هي الأساس الفلسفي لحقوق الإنسان، والتي يكون من الضروري نقدها، لكنه يرى أيضا أن خطاب حقوق الإنسان هو خطاب ضروري سياسيا لأنه أداة لمناهضة النزعة الكلية[13].

أماالأساس الثاني الذي يشكل سندا لمنظومة حقوق الإنسان فهو النزعة الإنسانية الحقوقية. وهذه الأخيرة تتضمن وتؤسس لتصور الإنسان كفاعل قانوني (أي كصاحب حق) وكفاعل أساسي كمواطن سواء تعلق الأمر بالذات الفردية أو بالذات الجماعيةأم الجماعة.

يعد المدلول الملموس للنزعة الإنسانية التشريعية هو تحقق المواطن كمشارك وفاعل سياسي، على المستويين النظري والعملي. فحق الفرد في حرية الرأي والفكر هو حقه في أن يكون سيد أفعاله وممارساته مثلما أن حق الشعب يتمثل في أن يكون سيد مصيره وسيد أفعاله وقراراته.[14]

ثالثا/ خطاب التأصيل الفلسفي.

إذا كان الخطاب الأول توجسيا وكاشفا، والخطاب الثاني بحثا عن شروط الإمكان وعن المصادرات والخلفيات الفلسفية، فإن النمط الثالث ذو سمة تأسيسيوتأصيله، فهو تنقيب عن الجذور والأفكار المؤسسة لحقوق الإنسان، وهي في الوقت نفسه المحا ضن الفكرية التي نشأ وترعرع فيها هذا الخطاب والمرتكزات الفكرية الأساسية التي استند عليها.

وإذا كان البعد السياسي يشكل قمة الهرم في الأهمية في إقرار وتفعيل حقوق الإنسان على أرض الواقع، فإنه مما يتعين ذكره في هذا المقام أن الحقوق التي تأخذ الصبغة "السياسية" هي من أهم الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي تلك الحقوق التي تتصل بحقوق الممارسة السياسية للفرد بوصفه شريكا في إقامة النظام السياسي للجماعة فما لاشك فيه أن مناقشة الحقوق السياسية في مجتمع ما تختلف باختلاف النظام السياسي ونمط الحكم في المجتمع. وإذا كانت هذه الحقوق تخضع للنظريات التي هي ثمرة إعمال الفكر والمنطق العقلاني عند الإنسان، فإن السياسة يقيدها جانب من الفكر بما يوافق الإرادة، حيث يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، فهي ترتبط في ذلك بالحق والقانون أوبقواعدالشرعية[15].

ومن المؤكد أن خطاب حقوق الإنسان ارتبط بالتحولات الفكرية والفلسفية الكبرى في الفكر الغربي الحديث، تلك التحولات التي طالت تصور الإنسان والطبيعة والتاريخ كما طالت طبيعة المعرفة نفسها. لكن الروافد الفلسفية لمفهوم "حقوق الإنسان" ارتبطت بالأفكار المحورية الثلاث التي شكلت العمود الفقري للمنظومة برمتها والتي تتمثل فيما يلي:

أ /فكرة الحرية:

تنقسم حقوق الإنسان بعامة إلى حقوق أو إلى حريات وحقوق، أي إلى حقوق ليبرالية وحقوق اجتماعية، وهو ما يعني أن جل الحقوق المنصوص عليها في المنظومة الأوروبية هي في العمق حريات. فحق التملك ليس إلا حرية التملك، وحق الأمن ليس إلا حرية الحركة، وحق التعبير ماهو في النهايةإلا حرية الكلمة وهكذا.

وفكرة الحرية هذه التي تشكل صلب منظومة الحقوق الإنسانية وقوامها، هي التعريف الذي نسبته الفلسفة الحديثة للإنسان. فالإنسان عند ديكارتDescartesهو كائن الاختيار الحر،وهو مملكة الحرية .كما أن هيغلHegel(1831.1770) يعتبر أن حرية التفكير والقرار هي السمة الأساسية المميزة للإنسان في العصور الحديثة.[16]

أما هيجلHegel، فيعد أول من استخدم اصطلاح فلسفة القانون، ولكن من تصفح فلسفته نجد أنه لم يحاول تحديد الأسس الجوهرية لإطار فلسفة القانون، وإنما عالج بعض مشاكلها الأساسية في إطار مشروعه الفلسفي، وخلط بين فلسفة القانون والفلسفة العامة. ومن استقراء انعكاسات فلسفة هيجل نجد أن أسس فلسفتها السياسية والقانونية ترفع من مقام الدولة والقانون على الأفراد، وتجعل الفرد مجردا من كل شيء، ولهذا واستنادا على فلسفة هيجل قامت الايدولوجية الفاشية والايدولوجية النازية، وفي ذلك يقول "الحق في الحرية الذاتية يشكل النقطة الحاسمة والمركزية التي تجسد اختلاف الأزمنة الحديثة عن العصور القديمة". (فلسفة الحق).

وعلى وجه الإجمال فإن الاتجاهات الفلسفية الحديثة تعتبر أن الحق هو الوجه الخارجي، أو التحقق الخارجي للحرية، والحرية هي جوهر الحق، والحق هو صيغة الحرية.وبذلك فإن البعد الفلسفي الذي يتصل بارتباط هذه الحقوق بالإنسان يتقرر من خلال ما تقره هذه الحقوق من تنظيم لحياة الإنسان أيًا كان مصدر هذا التنظيم، إلا أن هذا البعد لا يمكن أن يتحقق دون تحقيق لمكانته ودفاع عنه، ودون حمايته بنظام عقابي من شأنه أن يحفظ قواعده من الانتهاك.

وفكرة الحرية التي تبلورت حولها الفلسفة الحديثة واعتبرتها بمثابة تعريف للإنسان الحديث، وجوهرا له، هي جزء أساسي من النزعة الفلسفية الإنسانية الحديثة التي تتمحور حولها تصورها للإنسان والذي قوامه: العقل والإرادة والحرية.[17]

ب/ فكرة العقد الاجتماعي:

تشكل فكرة العقد الاجتماعي، على الرغم من طابعها الفرضي من الزاوية التاريخية، الفكرة المحورية للفلسفة السياسية الحديثة، وعنوان ثورة فكرية في تصور المجتمع والسلطة والسياسة. وقد تبلورت هذه الفكرة في جذورها البعيدة في مدرسة الحق الطبيعي حيث أشار غروتيسgrothius، أحد رواد هذه المدرسة، إلى أنه "يجب إقامة الدولة على الميل الطبيعي محو العيش المأمون والمأمول عن طريق البحث عن قواعد قائمة على العقل". وقد شكلت هذه الفكرة مطية تحول أساسي في فكرة الشرعية حيث أصبحت السلطة، من خلال المنظور التعاقدي، مؤسسة إنسانية تستمد شرعيتها من التعاقد بين الناس، وهو التعاقد المنظم للحريات والحقوق. وبذلك أصبحت المشروعية السياسية والاجتماعية مرتبطة بالذاتية الإنسانيةالمسئولة والفاعلة من حيث أنها حرة.[18]

أما جون لوكJohn Lock فكان يشعر أن الناس في استطاعتهم أن يصيفوا قوانينهم الأخلاقية والسياسية بأنفسهم، فقد كانت وعود لوك بالحقوق والحريات العامة إنما كانت دفاعا عن حرية طبقته السياسية فحسب، ولكن يحسب له انه أول من نادى بوجود حقوق فردية للإنسان في حالة الفطرة وان تعاقد الأفراد على إنشاء كيان سياسي لم يترتب عليه تنازلهم عن هذه الحقوق التي تلتزم السلطة العامة بحمايتها وضمان احترامها.

ويواصل جان جاك روسوjean jacquesrousseau في صياغته لنظرية العقد الاجتماعي لا إلى الدفاع عن حريات الأفراد بل إلى تبرير الاستبداد بالحرية على الأقل في بعض جوانبها غير انه نادى بوجود حقوق فردية على السلطة العامة مراعاتها بالقدر الذي يضمن حريات الأفراد كما اعتبرجان جاك روسو (1712-1778) الحرية صفة أساسية للإنسان وحقا غير قابل للسلب وغير قابل للتصرف (العقد الاجتماعي).[19]

فكرة الحق الطبيعي:

شهدت هذه الفكرة نفسها صراعا وتطورا كبيرين، فقد ظلت محط تنازع بين تأويل يرجع الحق إلى الدين وتأويل يرجع الحق إلى الطبيعة. كما شهدت هذه الفكرة الأخيرة تحولا من الطبيعة الخارجية، وهي المسلمة الأساسية في الفلسفة اليونانية القديمة، حيث يقوم الحق الطبيعي بمفهومه القديم على اللامساواة والتراتب الطبيعي الذي تؤسس له فلسفة أرسطو، إلى مفهوم الطبيعة بمعناه الحديث، وهو الطبيعة البشرية القائمة على العقل والمستندة إلى أساس أنطولوجي قوامه مبدأ المساواة.

ونعثر لدى هوبزHobbes(1588-1679) على تعريف للحق الطبيعي يلم شتات العناصر المؤسسة لحقوق الإنسان بمفهومها الحديث حيث يقول: "الحق الطبيعي هو الحرية التي يملكها كل إنسان في أن يستعمل كما يشاء قدراته الخاصة". وكلمة ما يشاء لا تخلو من دلالة تعاقدية تصرح بها وتنص عليها فلسفة هوبز التي هي فلسفة الحداثة بامتياز. وبذلك تتدعم فكرة الحق بفكرة الحرية وبفكرة الذاتية والتعاقد لتشكل الأساس الفلسفي لمنظومة حقوق الإنسان في مفهومها الغربي الحديث.[20]

لقد سلم توماس هوبزتسليما كاملا بأخلاق المصلحة الذاتية التي نشأت في عصره، ولقد استخدمهما ليبين حاجة الملاك إلى إنشاء وإطاعة حكومة تحافظ على النظام من خلال سلطتها المطلقة، وبهذه السلطة المطلقة أهدر هوبز حقوق الفرد وحرياته الأساسية ووضع أساس النظم الشمولية والمعاصرة له والتالية له.

وحيث أن الأساس الفلسفي للحقوق الطبيعية هو القانون الطبيعي، فإن نظرية الحقوق الطبيعية قد تبلورت في القرن الثامن عشر ونادت بأن للفرد في آدميته حقوقًا يستمدها من طبيعته، وهي ثابتة لا تنتزع، وليس هناك فرد يستطيع أن يفقدها، وهي حقوق فوق التشريعات المدوّنة والاتفاقات التي تعقد بين الحكومات، وهي حقوق لا يمنحها المجتمع

المتمدن، وإنما يعترف بها ويقرّها باعتبارها شيئًا نافذا، ولا تستطيع أي ضرورة اجتماعية أن تسمح لنا ولو لفترة محدودة أن نلغيها أو نهملها وفقًا لهذا الاعتبار.[21]

الاستنتاجات:

- الخطاب الفلسفي حول حقوق الإنسانهو بالتأكيد غير الخطابين، العلمي والإيديولوجي، فسمته الأساسية هي أنه خطاب تساؤلي أكثر مما هو خطاب تقريري.

- إن الفلسفات الغربية لمتميز بين المثل والأخلاق باعتبارها طبيعة إنسانية، و بين التوظيف السياسي على أساس أن القوة سابقة عن الحق.

-على وجه الإجمال فإن الاتجاهات الفلسفية الحديثة تعتبر أن الحق هو الوجه الخارجي، أو التحقق الخارجي للحرية. فالحرية هي جوهر الحق والحق هو صيغة الحرية.

- تعد النزعة الإنسانية هي الخلفية الفكرية والمصدرية الفلسفية الأساسية لحقوق الإنسان.

- إن الخطاب باحترام حقوق الإنسان موجه في المقام الأول للدول باعتبارها صاحبة السلطة، ومحتكرة القوة في مواجهة الفرد.

- إن سيادة احترام حقوق الإنسان في المجتمع لا تتوقف على الدولة فقط، وإنما تحتاج مجهودات مشتركة بين الأفراد والحكومة – فليس الفرد متلقيا للحقوق فقط وإنما هو مخاطب أيضا بواجبات إزاء حقوق الآخرين وحرياتهم.

- تشكل مسألة تقسيم حقوق الإنسان أهمية كبيرة بالنظر للآثار المترتبة على اعتبارها حقا من الحقوق مدنياً، سياسياً، اجتماعياً، واقتصادياً، من حيث مضمون الحق وأساليب الرقابة في تنفيذها وحمايتها وضمانها سواء في القانون الدولي أو الداخلي .

- يكتسي موضوع "حقوق الإنسان" أهمية متزايدة نظرا إلى أنه أصبح أداة نضال سياسي ضد مظاهر الاستبداد، ومن أجل الدفاع عن الحقوق الفردية ضد تعسف الدولة والسلطات المركزية.

- تضمن الأنظمة التشريعية في معظم بلاد العالم صيانة حقوق الإنسان. الرغم من أن هذه الأنظمة لا تكون دائماً فعالة،إذ تعجز معظمها عن إقرار بعض حقوق الإنسان منحيث التمتع بها في الواقع.

التهميشات:

(1) الرزقي محمد الطاهر، حقوق الإنسان والقانون الجنائي،ط1، دار الفكر اللبناني، 2001ص 124.

(2)-المرزوقي إبراهيم عبد الله، حقوق الإنسان، ط1، المجمع الثقافي،1997ص 347.

(3)توفيق سلوم،المعجم الفلسفي المختصر، ، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٦،ص42.

(4)جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، بيروت، الدار العالمية، 1987.ص63.

*يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة، 1948 من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والتي تم تبينها من قبل الأمم المتحدة، ونالت تلك الوثيقة موقعاً هاماً في القانون الدولي، وذلك مع وثيقتي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من سنة 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من سنة 1966.

- (5) عبد الحميد متولي، الحريات العامة، وضماناتها ومستقبلها، منشأة المعارف،القاهرة مصر، ص 41.

(6)-ماركس وانجلز، البيان الشيوعي، موسكو، دار التقدم، دون تاريخ، ص ص40-41.

-(7) ميشال فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا ، دار التنوير للطباعة و النشر2007،المغرب ،ص39.

- (8)المرجع نفسه، ص47.

(9)- د/ محمود شريف بسيوني، موسوعة الحقوق:المجلد الأول،الطبعة الأولى، دار الشروق :القاهرة، 2003، ص17.

-(10)ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي والحقوق الطبيعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط: 1، 1982، بيروت ، لبنان، ص 122.

–(11)نيتشه إرادة القوة، ترجمة محمد الناجي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2009 ص155.

-(12)صفاء الدين محمد عبد الحكيم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليًا،منشورات الحلبي، 2005 ص 32.

(13)- Jürgen Habermas : Le discours philosophique de la modernité, Gallimard 1985, p.19.

-(14)هيجل: مبادئ فلسفة الحق، ترجمة إ.ع.إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.ص84.

(15)-المرجع نفسه، ص 86.

-(16) د/هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار السلام ،بغداد العراق، 2008، ص31.

(17)- B.Bourgeois: Philosophie et droits de l'homme,Puf1990.p 4.

(18)- Jean jaques roussau. Contrat social, Puf, 1985 p 63.

-(19)دافيد بز فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة عباس عبد الجليل، مركز الإعلام الإمني، مصر 2002، ص .200

(20) -برناند غروتيوزن: فلسفة الثورة الفرنسية، عويدات – بيروت 1982.ص102.

-(21)صفاء الدين محمد عبد الحكيم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليًا، مرجع سابق ، ص32.

Thomas Hobes, traité de la matière et de laforme.P217. -(22) -

Goyard Fabre et sève : Les grandes questions de la philosophie du droit, PUF, p 21.1986. (23)

قائمة المراجع:

1. برناند غروتيوزن: فلسفة الثورة الفرنسية، عويدات – بيروت 1982.
2. توفيق سلوم،المعجم الفلسفي المختصر، ، موسكو، دار التقدم، 1986،
3. جان توشار وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة علي مقلد، بيروت، الدار العالمية، 1987.
4. دافيد بز فورسايث، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، ترجمة **عباس عبد الجليل، مركز الإعلام الإمني، مصر 2002**
5. الرزقي محمد الطاهر، حقوق الإنسان والقانون الجنائي،ط1، دار الفكر اللبناني، 2001
6. صفاء الدين محمد عبد الحكيم، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليًا،منشورات الحلبي، 2005
7. عبد الحميد متولي، الحريات العامة، وضماناتها ومستقبلها، منشأة المعارف،القاهرة مصر،
8. ماركس وانجلز، البيان الشيوعي، موسكو، دار التقدم، دون تاريخ.

9. محمود شريف بسيوني، موسوعة الحقوق:المجلد الأول،الطبعة الأولى، دار الشروق :القاهرة، 2003،
10. المرزوقي إبراهيم عبد الله، حقوق الإنسان، ط1، المجمع الثقافي،1997
11. ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي والحقوق الطبيعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط: 1، 1982، بيروت، لبنان
12. ميشال فوكو، نظام الخطاب، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة و النشر2007،المغرب .
13. نيتشه إرادة القوة، ترجمة محمد الناجي، أفريقيا الشرق، المغرب، 2009
14. هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار السلام، بغداد العراق، 2008
15. هيجل :مبادئ فلسفة الحق، ترجمة إ.ع. إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.
16. (13)- Jürgen Habermas : Le discours philosophique de la modernité, Gallimard 1985.
17. (17) -B.Bourgeois: Philosophie et droits de l'homme,Puf1990.
18. -(18) Jean jaques roussau. Contrat social, Puf, 1985
19. Goyard Fabre et sève : Les grandes questions de la philosophie du droit, PUF, p 21.1986.
20. Thomas Hobes, traité de la matière et de laforme.